بتعداد في اليمن

ام سياسي وإعلامي غير مسبوق

وق ومؤشرات على تحقيق أعلى معدلات النجاح

□ عبدالله محمد سيف غالب

□ محمد علي الكبسي

دين: التحضيرات استمرت عامين لوصول إلى معلومات وبيانات دقيقة

اعدة بيانات وصياغة برامج على أسس علمية أبرز الأهداف

الزمني والذي تزايدت أهميته بحكم ما شهدته الساحة اليمنية من تطورات وتحولات سكانية وديمغرافية خلال فترة العشر السنوات الماضية التي أعقبت تعداد عام ١٩٩٤م وهي الفترة التي تتفق أيضاً مع معظم برامج التعدادات السكانية في الكثير من بلدان العالم.

ويؤكد مسؤولو الجهاز المركزي للاحصاء بأن الجهاز حرص على التحضير والاعداد القانوني والتنظيمي والتقني الكفيل بإنجاح عملية التعداد خلال مختلف مراحلها لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بالاستناد إلى قانون الاحصاء رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٥م وإلى اللوائح الرسمية التي تنظم مهام ومسؤوليات الجهاز، بالإضافة إلى جملة من القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد ورئيس الجهاز، المركزي للاحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد والتي مثلت الأسس القانونية والتنظيمية لتنفيذ التعداد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء. كما أن الإطار القانوني للتعداد قد حدد العلاقة بين مؤسسات الدولة بكافة مستوياتها المركزية والمحلية والمواطنين ودور كل منهم في عملية التعداد باعتبار أن الجميع معني بتنفيذ التعداد وانجاحه، كما نظمت أيضاً وفي نفس الإطار الاختصاصات والمسؤوليات الجماعية للجان والهيئات التعدادية بكافة مستوياتها المركزية والمحلية والشخصية المناطة بالأفراد.

ومن جانب آخر فإن الأطر القانونية والمؤسسية للتعداد تحرم استخدام أي بيانات أو معلومات تعدادية لأغراض مخالفة لأهداف التعداد سواء من قبل الحكومة أو الأفراد ويؤكد على ذلك قانون الاحصاء رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٥م.

الاعداد الدقيق

وحظي مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م باهتمام رسمي غير مسبوق وجدت الدولة كل امكانياتها من أجل إنجاحه والوصول إلى البيانات والمعلومات الصحيحة وهو الأمر الذي تجلى بوضوح من خلال المتابعة الشخصية والمستمرة لفخامة رئيس الجمهورية الذي حرص على متابعة كل ما يتعلق بالاعداد والتحضير، كما حرص على تدشين المشروع يوم الخميس الماضي داعياً المواطنين إلى ضرورة الإدلاء بالبيانات والمعلومات الصحيحة حتى يتسنى للدولة القيام بواجباتها التنموية على أسس علمية صحيحة.

وعن عملية الاعداد يقول الدكتور/ أمين محمد محيي الدين رئيس الجهاز المركزي للاحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد إن عملية التعداد في أي بلد من العالم تظل عملية معقدة وفي الغالب يستغرق الاعداد والتحضير لها ما بين سنتين إلى ٣ سنوات، ونحن أخذنا بالحد الأدنى وهو «عامان» والسبب أننا في اليمن لدينا خبرات سابقة ومتراكمة في الشق الفني والمكتبي من تعدادات سابقة، وهناك بعض البلدان تستغرق ٤ سنوات في التحضير لأن أهم ما في العمل التعدادي هو الاعداد الجيد ثم يأتي تنفيذ ما تم تحضيره على الأوراق.

ويشير محيي الدين إلى أن الجهاز المركزي للاحصاء اعتمد في اعداد التنفيذ العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م على الكثير من الأسس العلمية والفنية، أولها من حيث الأثر التشريعي للتعداد ثم ضبط فترة ليلة الاسناد الزمني إذ تم فيها ضبط الفترة بين التعدادين السابق والحالي بدقة وهي عشر سنوات بالضبط حيث أن كل التعدادات السابقة كانت الفترة بينها إما ثمان سنوات أو ١١ سنة ولم يكن هناك أي ضبط، ولهذا فقد كان تعداد ٢٠٠٤م لعشر سنوات لا تزيد ولا تنقص ساعة واحدة.

وهذا مهم جداً لأن التعداد إذا لم يكن مضبوطاً وفيه شهر ناقص نضطر للقيام بعدة استقاطات لإنتاج بيانات هذا الشهر أو المدة الزائدة ومن هنا اتخذ الجهاز خطوة صحيحة وعلمية ودقيقة، أما الميزة الثانية في تعداد ٢٠٠٤م هو البدء من حيث انتهى تعداد عام ١٩٩٤م بنفس البرنامج، وبعد ذلك قام الجهاز بعمل ورشات وندوات اقليمية ووطنية وقد استفدنا من هذه التجارب وأدى هذا إلى تغيير مراحل التعداد وتباعدها بفترة زمنية محددة وتم لأول مرة الفصل بين مراحل التحزيم والحصر والترقيم وأيضاً العد الفعلي لأن هذا العمل له ميزات عديدة أهمها ضبط عملية العاملين في التعداد لإتاحة معرفة اعدادهم بالضبط قبل أن يبدأ العمل، وثانياً ضبط الأمور المالية التي تصرف على العمل وإتاحة معرفة حجم المتطلبات المالية ونفقاتها الضرورية لأن ميزانية التعداد في الأساس موجهة لحاجة العمل الميداني، لذلك فعملية الارتجال فيها تعد مخاطر، لذلك فإن ضبط المدة الزمنية وفصل المراحل مكّن من ضبط أعداد المشتغلين في الميدان وحجم الأموال المطلوبة بدقة تصل إلى ٩٩٪ ،كما مكن الفصل بين المراحل من تصحيح الأطر الخاصة بالمسميات حيث أن هناك مسميات موجودة وقد ظهرت مسميات جديدة بعد عام ١٩٩٤م وبالتالي كان النزول إلى الميدان لمعرفة المسميات الجديدة ومن ثم عكسها في الأطر والخرائط، وقد تم استيعاب كافة المسميات في الجمهورية اليمنية حيث تمكن العادون من أداء مهامهم وفقاً للمناطق والاحداثيات الجديدة.

قاعدة للخرائط

ويؤكد الدكتور عبدالحكيم العبيد وكيل الجهاز المركزي للاحصاء نائب مدير التعداد بأن من أهم وأكبر الأعمال التي تم انجازها خلال الأعداد والتحضير لمدة عامين هو الخرائط حيث أنجز المشتغلون في التعداد خرائط على مستوى العد سواء كانت خرائط طبوغرافية «كروكية» أو خرائط جوية وقد تم لأول مرة في تاريخ التعدادات استخدام الخرائط بشكل دقيق وليس هذا فحسب، بل تعتبر بلادنا من الدول السابقة على مستوى المنطقة في انجاز الخرائط الجوية، فالخريطة ليست لكي يعرف المشتغل منطقة عمله في التعداد وانما لها استخدامات عديدة، إذ أنها مرتبطة بقاعدة بيانات تحتوي كل خصائص السكان والمساكن والمنشآت لكل بقعة ومسمى إداري وهو ما يجعل بالإمكان انتاج خرائط على كافة المستويات، كما أن لهذه الخرائط مميزات أهمها أنها تستخدم فيما بعد في انتاج خارطة الخدمات توضح فيها لكل مديرية أو تجمع سكاني أعداد المدارس والمستشفيات والطرق بأنواعها والمياه والكهرباء والهاتف، كل هذه تسقط على الخرائط وخلال عام ٢٠٠٥م سيتم انتاج خارطة خدمات لكل منطقة مع قياسات للمسافات بين كل تجمع وآخر وهو ما يعطي للمخططين أساساً علمياً حول كيفية توزيع الخدمات وأين مستحقوها وهذا ما ستوفره خارطة الخدمات والذي سيكون الأثر الطيب على مستقبل التنمية في الوطن.

الأهمية والأهداف

ويكتسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أهمية خاصة كونه يرمي إلى توفير بيانات دقيقة وشاملة عن حجم السكان والمساكن والمنشآت، وعن الظواهر والخصائص المرتبطة بها لتأسيس قاعدة معلومات شاملة على صعيد معرفة حجم السكان ومعدل النمو واتجاهاته ومعدلات الزيادة الطبيعية والتوزيع الكلي والنوعي والعمري والجغرافي لسكان الجمهورية وكذا الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للأفراد في مختلف التقسيمات الإدارية والتعرف على حجم حركة السكان والقوى العاملة بين المحافظات وقياس معدلات الهجرة الداخلية وخصائصها وأهم مؤشرات الهجرة الخارجية وتوفير قواعد بيانات عن الفئات الاجتماعية الخاصة التي تساعد في إجراء دراسات متعمقة حول هذه الفئات لوضع استراتيجيات وسياسات لتحسين أوضاعها المعيشية والصحية والتعليمية وتحديث الأطار العام «مبانٍ ومساكن وأسر» وإطار المنشآت والأطر الاحصائية النوعية التي تستخدم عند إجراء البحوث والمسوحات الاحصائية المتخصصة بالعينة لتوفير البيانات الأساسية اللازمة لتطوير العمل الاحصائي وتحديث المؤشرات وتوفير قاعدة بيانات عن المباني والمساكن والمنشآت لوضع استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية والريفية وتخطيط المدن وتوزيع الخدمات وتوفير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية والمؤشرات اللازمة لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠م وتحديث قواعد البيانات والمؤشرات الاحصائية التي تمكن الجهات المختصة من تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية الألفية وتوفير قواعد البيانات الاحصائية الحديثة التي تساعد على تحديث الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها وتطوير البرامج والسياسات السكانية وقياس ما حققته الاستراتيجية خلال الفترة ما بين تعداد ١٩٩٤م وتعداد ٢٠٠٤م. وتوفير قواعد البيانات الاحصائية الأساسية التي ستساعد الجهات المختصة في اجراءات تعزيز السجل المدني وتعميم الرقم الوطني للسكان.

استخدامات تنموية

تستخدم بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م على نطاق واسع عند صياغة السياسة الخاصة بالتنمية المستقبلية لبلادنا وسيتم الاستفادة منه مباشرة في وضع الخطة التنموية القادمة لبلادنا ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م وتعول الجهات التخطيطية في بلادنا على نتائج التعداد في دراسة وتقييم كافة المستويات والمتغيرات الجارية فيما بين خصائص السكان والمساكن وبالتالي تقييم مدى إمكانية توفير كافة احتياجات الأسرة المعيشية الأساسية ومن خلال ذلك يمكن تحديد المناطق المحرومة ومساعدتها ووضع الأولويات للخطة والعمل بها، ويشير الدكتور قائد العميطي معاون مدير التعداد للشئون المالية وأستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن الهدف الرئيسي من التعداد يعتبر هو جمع المعلومات والبيانات للسكان والمساكن والمنشآت خلال فترة زمنية معينة وبشكل دوري ومن ثم إتاحة هذه البيانات والمعلومات لكافة الفئات المستفيدة والمستخدمة لها سواء الدولة أو القطاع الخاص أو الاقتصاديين والحكومة في بلادنا لا تزال أكبر مستخدم لهذه البيانات حتى الآن، حيث يساهم التعداد في توفير احتياجاتها من البيانات حول الخصائص الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالسكان والمساكن والمنشآت ويستفاد منها في جميع مراحل التخطيط وتعتبر قاعدة لصياغة سياسة التنمية على الصعيد الوطني والاقليمي.

ويضيف الدكتور العميطي أن التعداد يشكل جزءاً لا يتجزء من النظام الاحصائي ويعتبر المصدر الرئيسي للإحصاءات الخاصة بخصائص السكان والمساكن والمنشآت الصناعية والاقتصادية ولذا فإن كل تعداد يجب أن يوفر هذه البيانات وفقا لما أكده المؤتمر الدولي الذي عقد في بروكسل عام ١٩٥١م حيث أكد على أهمية التعداد العام بوصفه مصدرا للبيانات الأساسية التي تدعو إليها الحاجة لا عن عامة السكان بل عن فئات محددة مثل الأطفال والشباب والنساء بالإضافة إلى كونه يشكل إطارا للاستقصاءات والبيانات الإحصائية لتصنيف مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

تنظيم التعداد

يعتبر تعداد السكان والمساكن أكبر عملية احصائية منفردة تقوم بها الدول وهي مكلفة ومعقدة، ولذا لابد من وجود منظمة مسؤولة عن إدارتها وموقعها في إطار الحكومة وسلطتها القانونية في تنظيم التعداد وتنفيذه والدعم المالي الذي تلتقاه، وقد تجلت هذه الأمور في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م حيث حرص الجهاز المركزي للإحصاء على ضرورة التحضير والإعداد القانوني والتنظيمي والتقني الكفيل بإنجاح عملية التعداد خلال مختلف مراحلها لتحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بالاستناد إلى قانون الإحصاء رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٥م واللوائح الرسمية التي تنظم مهام ومسؤوليات الجهاز، بالإضافة إلى جملة القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد، فيما من جانب آخر تحرم الأطر القانونية استخدام أي بيانات أو معلومات تعددية الأغراض مخالفة لأهداف التعداد بحسب ما جاء في قانون الإحصاء رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٥م حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م بشأن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٣م بشأن تعديل المادتين ٢ و٥ من القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م بشأن إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والقرار الجمهوري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٤م بشأن تحديد ليلة الاسناد الزمني للتعداد العام ٢٠٠٤م، أما قرارات مجلس الوزراء فمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٩ لعام ٢٠٠٢م بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٣م بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٩ لعام ٢٠٠٢م والخاص بتشكيل اللجنة العليا للتعداد. وقرارات نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد وأولها رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٢م بشأن تشكيل اللجنة الفنية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م وقرارات رئيس الجهاز المركزي للإحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد بشأن تشكيل اللجان الفنية والمالية والإدارية المساعدة للتعداد.

اطلاق العد

استكمل الجهاز المركزي للإحصاء منذ أوائل شهر ديسمبر كافة المستلزمات المطلوبة لانطلاق مرحلة العد وتم تدريب العادين خلال الفترة من ٨ إلى ١٤ ديسمبر في مراكز المحافظات والمديريات ودشنت ليلة الإسناد الزمني الموافقة تاريخ ١٦ ديسمبر أي منتصف ليلة الخميس- الجمعة، حيث مثلت انطلاقة مرحلة العد النهائي للسكان والمساكن، وفي تلك الليلة التي حفلت بإطلاق الألعاب النارية من رؤوس الجبال في عدة محافظات انطلق نحو ٢٠٠ عداد لعد الفئات الخاصة إيذانا ببدء مرحلة العد الفعلي فيما باشر العمل الفعلي صباح يوم الجمعة ١٧ ديسمبر ٣٠٢٩٧ مشتغلا منهم ٢٤٠٠٠ عداد وعدادة و٥٥١٨ مسجلا و٧٧١ معاونا و٦٨ مشرفا ومساعدا بينهم ٣ احتياط.

وقد نفذوا العمل الميداني واستوفوا بيانات الأسر والمساكن في ٣٣٣ مديرية بها ٥٧٠ قطاعا تعداديا و٥٢٢٢ قسما و٢١٥٨٧ منطقة عد تشمل أراضي الجمهورية اليمنية ريفا وحضرا.

وقد استمر العمل الميداني عشرة أيام، يعمل المشتغلون في اليوم عشر ساعات، حيث قاموا باستيفاء بيانات المواطنين في استمارتين، طويلة وقصيرة، وقد دشن فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية انطلاق العد الفعلي في احتفالية أقيمت يوم الخميس ١٦ ديسمبر حث فيها المواطنين على التعاون البناء مع رجال التعداد وتعاونهم في الإدلاء بالبيانات الصحيحة بشكل حضاري، وأكدت قيادة التعداد والمختصون أن اهتمام فخامة الأخ الرئيس وتبنيه انطلاق العمل الميداني وإدلاءه بالبيانات صباح اليوم الجمعة كان له الأثر الكبير في تفاعل الناس مع العدادين وأسهم بشكل كبير جدا في دفع المواطنين للاقتداء بفخامته في الإدلاء بالبيانات التعدادية المطلوبة، حيث سارت العلمية طول عشرة أيام على خير ما يرام، وتقول مصادر غرفة العمليات أن العمل الميداني نجح بشكل فاق التوقعات، وتعاون المواطنون بشكل كبير مما يدل على ارتفاع الحس والوعي الوطني لدى المجتمع المدني.

نشر البيانات وتسويقها

سيقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتوفير البيانات التفصيلية المنتجة من التعداد بعدة أشكال وأنواع تفيد الباحثين والمختصين وكافة المستخدمين، ويقوم بتوفير النتائج المتخصصة على أشكال وجداول وتقارير مطبوعة، كما سيقوم بنشرها أيضا على وسائط حاسبية والكترونيا وعبر موقعه على شبكة الإنترنت.

ويعتزم أيضا توفير بيانات على أشكال متخصصة يستفيد منها عدد قليل من الباحثين والمهتمين ويقدم كذلك وضع قاعدة بيانات تكون على شكل مخزون تعتبر مصدرا غنيا بالمعلومات مما يسمح بإنتاج سريع لجداول إضافية والوصول المباشر لقواعد البيانات الجزئية أو الكلية ويخلق النشاط المتزايد في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لمتخذي القرارات التنموية وخاصة السلطات المحلية طلبات جديدة على المعلومات الاحصائية بصفة عامة وبيانات التعداد بصفة خاصة وعلى مستوى كافة التقسيمات وحسب المناطق وبمعلومات تفصيلية لم يتم نشرها في نتائج التعداد، ولذا فإن الجهاز المركزي للإحصاء على استعداد تام لتلبية احتياجات المستخدمين وعبر نشر نتائج التعداد بعدة صور وستكون منها التقارير الوصفية بنشر النتائج التي تتضمن معلومات عن جميع المؤشرات مع تقديم وصف مختصر عن كل مؤشر من المؤشرات وعلى مستوى المحافظة والمديرية والقرية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز سيقوم بإصدار نتائج التعداد على مرحلتين أولاهما النتائج الأولية للتعداد ويتوقع أن تتم في شهر مارس المقبل وثانيهما نشر النتائج النهائية والتي تلبي احتياجات مجموعات مختلفة من المستخدمين على مستوى كل محافظة، وهذه قد تتأخر إلى أواخر عام ٢٠٠٥م أو بداية ٢٠٠٦م.

كما انه سيقوم بنشر النتائج الرئيسية لتعداد السكان مثل المتعلقة بعمر السكان وجنسيتهم وتوزيعهم الجغرافي وتعداد المساكن مثل التوزيع الجغرافي لمجموعات المساكن والأسر المعيشية والسكان حسب نوع المسكن ضمن التقارير الإحصائية الأساسية المزمع إصدارها في أقرب وقت، وذلك بالاستخدام الشامل لأجهزة الحواسيب الحديثة لمعالجة البيانات الإحصائية واهم الجداول التي ستنتج هي جداول الخصائص الجغرافية وخصائص الهجرة الداخلية وجداول تتناول خصائص الأسرة المعيشية وجداول الخصائص الديمغرافية والخصوبة والوفيات والخصائص التعليمية والخصائص الاقتصادية وخصائص العجز وتعداد المساكن وتعداد المنشآت.

كما سيتم إنتاج الخرائط التي ساهمت في العملية التعدادية ويسقط عليها نتائج التعداد لتظهر الخرائط الإحصائية الحديثة وسيتم ربط البيانات الإحصائية والمنطقة الجغرافية التي تشير إليها النتائج بما يساعد المستخدم للبيانات على جعل التوزيعات الجغرافية التي تنطوي عليها البيانات بشكل واضح وأسهل للقراءة حيث سيتم إنتاج الخرائط وعليها المنشآت التعليمية والصحية والخدمات وتوزيع السكان وخصائصهم.

ويشير الأخ المهندس انور احمد فرحان الوكيل المساعد لقطاع التجهيز الآلي والدراسات معاون مدير التعداد للتجهيز الآلي إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء يعتزم استخدام الحزمة البرمجية الجديدة في مجال نشر وتحليل بيانات التعداد والتي تسمى Devinfo ويقول أن Devinfo نظام جديد للنشر ويعتبر أحد انظمة قواعد البيانات القوية للمستخدم النهائي المتوفرة حاليا والمدعومة من قبل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ويوفر البرنامج بيئة ممتازة لوضع مجموعات المؤشرات المطلوبة في إطار الفائدة المتنوعة للجهاز المركزي للإحصاء، ومن أهم تلك المجموعات أهداف ومؤشرات الألفية الثالثة ومؤشرات الفقر والمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ونشر نتائج التعدادات والمسوحات، حيث أن كل هذه المؤشرات مطلوب من الجهاز توفيرها للمستخدمين الآخرين في حالة صالحة للنشر مع احتفاظه بالبيانات الخام في وضع أولي وآمن.

مضيفاً إلى البرنامج عالي القوة والدقة ولا توجد محدودية لنوعية وحجم المؤشرات التي يتعامل معها البرنامج، وسوف يقوم بتوفير الكثير من الإمكانيات في مجال النشر والتحليل للبيانات بعدة صور، مشيرا إلى أن البرنامج سيحقق فوائد عديدة منها توثيق مؤشرات تعداد عام ٢٠٠٤م النمطية في تقريرها الأول بشكل الكتروني اكاديمي ورسمي.

نتائج متميزة

ولا شك بأن التحضير الجيد والترتيبات الدقيقة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء ونفذها المشتغلون طيلة العامين الماضيين قد آتت أكلها وأثمرت عن نتائج إيجابية على صعيد الأداء الميداني، كما أن الاهتمام السياسي والإعلامي الكبير الذي حظيت به العملية وعلى أكبر المستويات قد انعكس في تعاون مثالي من قبل المواطنين، الأمر الذي جعل عملية العد الفعلي والتي استمرت خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤م تسير دون أي معوقات أو صعوبات، كما يؤكد على ذلك العادون والمشرفون في عموم المحافظات، ويقول محمد علي الكبسي وهو مسجل بمنطقة العد بمديرية شعوب بأمانة العاصمة: إن العملية الميدانية سارت بشكل طبيعي ودون حدوث أي صعوبات ما عدا بعض الإشكاليات الفنية التي كانت تواجه العادين ويتم حلها أولا بأول من خلال عودتهم إلى المشرفين..

من جانبه يؤكد عبد الله محمد سيف غالب وهو عداد في إحدى مناطق العد بمديرية آزال بأمانة العاصمة بأن المواطنين أثبتوا أن هناك وعياً متنامياً إزاء أهمية العملية، وهو ما انعكس في تعاملهم الجيد وتعاونهم الإيجابي مع العادين وحرصهم على الإدلاء بالبيانات والمعلومات الصحيحة، ويشير إلى أن تعاون الأجهزة التنفيذية والشخصيات الاعتبارية قد أسهم بدرجة كبيرة في سير العلمية حسب ما هو مخطط لها دون حدوث أي إرباكات..

من جانبه يقول فؤاد يحيى علي مصلح وهو عداد في منطقة نقم: إن التعاون من قبل المواطنين كان في قمته، كما أبدى السكان احتراما للعادين وإدراكا لأهمية المهمة الوطنية التي يؤدونها، وكما هو الحال في أمانة العاصمة سارت العلمية في عموم محافظات الجمهورية حسب ما تشير إليه غرف العمليات الخاصة بالتعداد في المحافظات وكذلك غرفة العمليات المركزية بالجهاز المركزي للإحصاء والتي أكدت إنجاز المهمة حسب ما هو مخطط لها ووفق البرنامج الزمني المعد من قبل اللجان الفنية للتعداد دون حدوث أي صعوبات أو اشكاليات وهو ما أعادوه إلى تعاون المواطنين وتنامي الوعي في صفوفهم بأهمية التعداد في رسم ملامح المستقبل التنموي في الوطن.

أشكال متعددة لنشر وتسويق بيانات التعداد مكتبياً والكترونياً

الثورة
Thu. 30 Dec 2004 .. 18 /11/ 1425 - No (14659)